

الاسم:
اللقب:
سنة أولى ماستر عقاري

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

امتحان مقياس الحقوق العينية الأصلية



الإجابة: التمسك مع التعليل:

1- يعتبر حق الملكية حق مؤبد: صح

حق الملكية هو الحق الوحيد الذي لا يسقط بعدم الاستعمال
الموارد المالية ليست ليست حلا زمنية لتملكية ليست حق ملكية
الملك المالك قد يتصرف في الشيء ما يشاء بالبرهان هو حق الملكية هو
دائم مادام الشيء المملوك موجود

2- يمتد نطاق حق الملكية ليشمل ما فوقها وما تحتها مطلقا خطأ
يشمل حق الملكية ليشمل ما فوقها وما تحتها لكن مع الأخذ
باعتبار القيد المعلق بعدم التصرف في استعمال حق الملك
وذلك العيد المعلق بالاتفاق بين المالكين

3- يجب الاتفاق على مدة قسمة المهايأة المكانية و إلا عدت باطلة خطأ

طبقا لنص م 733 فإن قسمة المهايأة المكانية التي لا يتفق على حد
كانت حدتها سنة واحدة و لا تعدد إذا لم يعلن المالك أن يكون
قبل انتهاء السنة الجارية بذلك لا يجوز أن يكون في التجدد
و عامية يجب أن لا يتجاوز الاتفاق على قسمة المهايأة الخمس السنوات

4- يمكن للمالك على الشيوع طلب قسمة التصفية مباشرة عند رفع دعوى القسمة خطأ

طبقا لنص م 728 فإنه لا يمكن الدعوى لفتحة التصفية إلا إذا
تعددت القسمة العينية أو كان هذا نصا في أحد النصوص كبرى في
قيمة المال المراد قسمته

5- يعتبر المنتفع حر في الاستعمال و الاستغلال الشيء محل حق الانتفاع خطأ
طبقا لنص م 847 فإن على المنتفع أن يستعمل الشيء بحالته التي
تسلمه بها و حسب ما أعتد له و لا يتجاوز الإدارة حسنة و بالتالي
يمكن للمالك أن يمتنع عن أن يستعمل غير مشروع أو عن متفق
مع طبيعة الشيء

6- يتحمل جميع الشركاء نفقات إدارة المال الشائع كل بقدر حصته دائما خطأ

طبقا لنص م 719 فإن الأصل أن يتحمل جميع الشركاء كل بقدر
حصة نفقات إدارة المال الشائع و حفظه و كل ذلك ما لم يوجد
عقود يقضي بخلاف ذلك



7-أورد المشرع صور الارتفاق على سبيل الحصر

بأن هناك ارتباطات ارتباطات بالارتفاق بين هلا
الارتفاق والارتفاق في حصة هلا خاصة
في هذا المصنف على م

8-لا يجوز حرمان أي شخص من ملكيته

طبقاً للمادة 677. فإذ إن المبدأ العام يقضي بعدم حرمان أي شخص من ملكيته إلا في الأحوال والظروف المنصوص عليها قانوناً
مثل: نوع الملكية المنفعة العامة، الاستيلاء المؤقت، المصادرة

9- يستطيع الشريك على الشيوع التصرف في حصة مفرزة من المال الشائع ويسري تصرفه على الكافة

إذ تصرف الشريك في حصة مفرزة من المال الشائع يعتبر تصرفاً
هو غير جائز ولا يسري في مواجهة الغير كغيره من التصرفات
لعدم استملاك بقاعدة عدم نفاد التصرف في الحصة المفرزة
طلبه أو بطلان مواساة الخط

10-لا يمكن لشريك على الشيوع تولي إدارة المال الشائع

سواء كان أحد الشركاء في إدارة شؤونهم
من الأياقين عند وكلاء عنهم

بالتوفيق